اميل بستاني

"الميثاق الوطني"
و
لبنان المستقبل

- قصة الميثاق الوطني
- التطورات السياسية التي اثرت عليه
- ميثاق جديد للبنان المستقبل

تمهيد

« الميثاق الوطني » كلمة قل ان اسرف اللبنانيون ، اليوم خصوصا ، في استعمال كلمة بقدر ما استعملوها ... « الميثاق الوطني » !

وما هو « الميثاق الوطني » ؟ من وقعه ؟ متى تم توقيعه ؟ ما هي بنوده ومواده ؟ ما هي احكامه ، وماذا يترتب على مخالفة هذه الاحكام ؟

اسئلة تتردد في كل الاذهان ، وعلى الشفاه التي لا يحجب عنها السؤال الصريح خفر فيه الكثير من الخبث !

اذ اي شيء غير الخبث، والمراوغة والمراءاة، يمنع اللبنانيين – والمسؤولين فيهم بنوع اخص – من اثارة قضية الميثاق الوطني من اساسها ، و « فلسفتها » على بساط البحث الجدي ، اصولا وفروعا ، فنتبين مبررات الميثاق ونتبصر في نتائجه ، ونخلص الى تقرير مستقبله ومستقبلنا على ضوئه ؟

هذا « الفلش » فعله اميل البستاني ، الذي يمتاز – الى جانب طاقته على العمل المضني : ٤٦ صفحة ، بصراحة ما بعدها صراحة هي احوج ما يحتاج اليه لبنان اليوم .

واذا كان القسم التاريخي من دراسة البستاني عن الميثاق الوطني لا يفعل اكثر من تسجيل ما يتذكره اللبنانيون ، ولا يتكلمون عنه الا بالرموز ، فان القسم الايجابي – الذي يخلص فيه المؤلف الى رسم الخطوط العريضة لشرعة حياة اللبنانيين – ان هذا القسم من الدراسة له كل القيمة التي يكسبها العلم لما ينتج عنه ...

تبقى القيمة الاخرى ، قيمة الحياة والفاعلية ... هذه القيمة ، سيحكم التاريخ ، ومستقبل لبنان ، والاحداث التي ترتقب ، اذا كانت متوافرة في دراسة اميل البستاني ...

واميل مسؤول عن تقرير ذلك بنسبة ما هو واحد من اللبنانيين المسؤولين عن الاحداث المرتقبة ، وعن مستقبل لبنان !

غسان تويني

هذا البيان كان قد نشر في جريدة « النهار » وقدم له الاستاذ غسان تويني بهذا التمهيد

مقدّمة

انتخابات رئاسة الجمهورية على كل شفة ولسان . بل انها اصبحت جزءا من حياة الناس فطغت على كل شيء . حتى الثورة الدامية اصبحت شيئا عاديا بالنسبة لها ! وساد الاعتقاد ان انتخابات الرئاسة ستضع حدا للثورة . وبات السؤال الملح هو كيف ينتخب الرئيس المقبل ، ومن يكون ، وكيف يكون ، مواليا يرضي المعارضين ام معارضا يرضي الموالين ام حياديا يرضي هؤلاء واولئك .

والمرشحون الذين يمثلون كل هذه الالوان كثر . اسماؤهم في ارتفاع وانخفاض ، وتقفل السوق على اسم لتفتتح في اليوم التالي باسم جديد . ويتساءل الناس عن الاسم الذي سيبقى الى آخر الشوط ، عن المرشح الذي سيبقى مع الاقفال النهائي . ويسألون عن الوحي ، ومتى يهبط من الجهات العليا ، ويكتشفون ان هذه الجهات لم تبق واحدة ، بل اصبحت اكثر من واحدة في هذه الايام . ومع ذلك يقولون : اذا هبط الوحي في النتيجة ، وانتخب الرئيس الذي يمثل «حلة مشكل» فهل يكون رجل الساعة . هل يقبض بكلتي يديه على هذه الساعة فتبقى ، ويبقى هو اهلا لهذا اللقب عن حق فيكون رجل الست سنوات ؟

نحن الان نحاول ان ننهي ثورة دامية . هل فكر الثائرون واولئك الذين اثرت بهم الثورة في وسيلة تزيل اسبابها ؟ وهل بحثوا في اسبابها ؟ هل قامت الثورة فعلا بسبب قضية التجديد وحسب أم ان السياسة الخارجية وحدها هي السبب ؟

وماذا يظن الناس في ذيول الثورة ؟ هل تذهب هذه الثورة الدامية دون ان تترك روحها مهيمنة على الوضع ؟ وما الذي سيفعله رجل ما بعد الثورة ؟ هل يكون واعيا، حازما، جريئا ، يستوعب روح الثورة ويوجه السفينة اللبنانية بروح ثورة اخرى بناءة .

كانت السفينة تمخر مجاريها الآمنة عندما كان اللبنانيون امناء على الميثاق الوطني . ولكنها انحرفت عن خط سيرها فاصبح اللبنانيون في حاجة الى ضوء جديد ، بل ميثاق جديد ، يدل الربان على المجاري الآمنة للسفينة التي عطبت ولم تغرق بعد .

لقد وضعت ، مستعينا بارشادات واراء بعض الاصدقاء ، بحثا مستفيضا في موضوع الميثاق الوطني الذي قام عام ١٩٤٣ مع ولادة الدولة اللبنانية المستقلة . واوضحت ماجرى من تفاهم في حواشي هذا الميثاق ، وبينت مكامن الخطر في الانحراف عنه ، وسردت دون تفصيل بعض نواحي تقصير الدولة، وخلصت من ذلك الى وضع مثاق جديد .

الميثاق الجديد لا يعترف بـ « قاعدة الفرقاء » التي املت وضع الميثاق القديم ولم يوضع بروح تجعل منه ميثاقا بين فرقاء . فاللبنانيون جميعهم مواطنون ، لا يجوز ان تربط بينهم مواثيق وعهود كانهم فرقاء مختلفون، ذلك ان نعمة الاستقلال هي من حق كل مواطن . واذا كان ما ذكرته في بدء هذا البحث عن فريق اول وفريق ثان ، فيه ما يزعج ، او ما يعتبره البعض نقيضا للروح التي املت وضع الميثاق ، فالقصد منه تشخيص المرض الذي اصابنا بكل تجرد لكي نصل الى وصف العلاج الشافي .

ولعل في هذا البحث الذي اقدمه للبنانيين اليوم ما يحولهم ، ولو لفترة ، عن ظواهر حديث الساعة وقشورها ، الى التعمق في التفكير وسبر غور مؤهلات رجل الساعة الذي يجب ان يكون اهلا لكي يسمى رجل الست سنوات فيقود السفينة في المجاري الآمنة ويسير بالبلاد بوحي من هذا الميثاق الوطني الجديد في السياسة العربية ، والسياسة الخارجية والسياسة الداخلية التي شرحتها في آخر البحث .

اميل البستاني

الميثاق الوطني

توضيح المواقف

كان لبنان سنة ١٩٤٣ يتألف من فريقين كبيرين، مختلفين في اتجاهاتهما الفكرية والعاطفية والسياسية يمثلان الاكثرية الساحقة من سكانه . (١)

فريق « يتجه نحو الغرب ويجد نفسه **متجانسا معه روحيا وفكريا وثقافيا** ويعيش في مستوى متقارب معه من الحياة الاجتماعية والاقتصادية فيتعامل معه بسهولة ويسر ودون تحفظ او ارتياب تعامل الصديق لا الغريب» .

يعتقد هذا الفريق انه « نال استقلال جبل لبنان قبل مائة عام تقريبا بمساعدة الغرب عندما كان الفريق الثاني وباقي العرب راضين بالعيش تحت الحكم العثماني الاجنبي على اساس الاخوة الدينية » لذلك كان الفريق الاول يحمل للغرب عاطفة تقدير وصداقة وامتنان ويأمل منه المساعدة على صيانة هذا الاستقلال اكثر مما يخشى منه عليه وهو « يجد الخطر على استقلال لبنان منبعثا من جواره عبر حدوده البرية اكثر من حدوده البحرية . وينظر **الى البحر على انه واسطة اتصال يجمعه بحضارات البحر المتوسط وشعوبه ولا يعتبر البحر حدا يفصله عن الغرب »** .

---

(١) اود ان اوضح هنا ـ بغية تجنب الوقوع في الالتباس ـ انني انقل آراء فئتين دون ان اكون ملتزما بهذه الآراء . فقد سبق لي ان ابديت رأيي الخاص في السياسة العربية والسياسة اللبنانية وشرحته في مناسبات مختلفة ، منها بصورة خاصة ، المناقشات التي جرت في المجلس النيابي ، واوضحته في كتابي « شكوك وديناميت » الذي ستظهر ترجمته العربية قريبا . وقد حرصت في بعض الفقرات على وضع هذه الآراء ضمن (مزدوجين)

ويجد هذا الفريق « البحبوحة الاقتصادية بسبب انفتاح لبنان الواسع على العالم اجمع وعلى الغرب بصورة خاصة » وهو ينظر الى علاقاته مع الغرب على انها دائمة وصحيحة ، وعلى انها « طريقة حياة حسنة وراقية » ، ويعتبر ان اي خلاف يقع بين لبنان ، بل بين اي بلد عربي ، وبين الغرب ، يمكن حله ضمن اطار التفاهم والصداقة .

وينظر هذا الفريق الى الكيان اللبناني على « انه نهاية في نفسه ، » فلا وحدة ولا اتحاد مع اي **بلد عربي ، بل احيانا حذر وارتياب من اي تقارب عربي . اما التعاون مع الغرب فهو لهذا الفريق سياسة خارجية منبثقة من ضرورة اساسية دائمة** . وهو يعتقد ان « التخلي عن هذا التعاون يهدد استقلاله عن الكثرة المحيطة به ، ويخالف اسلوب تفكيره ، ويعرض اوضاعه الاقتصادية والمالية لاكبر الاخطار ويسبب ارتباكا في حياته الاجتماعية، وهو في سبيل المحافظة على كل هذا مستعد لتحمل اكبر التضحيات » .

الى جانب هذا الفريق يقوم فريق لبناني اخر « يتجه نحو الداخل العربي ويرى نفسه **امتدادا طبيعيا له روحيا وثقافيا وفكريا** . وهو يعتبر البحر المتوسط حاجزا يفصل لبنان عن الغرب الذي يرتاب به ولا يطمئن اليه بسبب رواسب قديمة وبواعث حديثة تعود الى تجزئة البلاد العربية بعد الحرب العالمية الاولى »

وهذا الفريق « لم يكن يعترف بالكيان اللبناني المستقل ، ولا يجد مبررا لانفصال لبنان عن جاراته العربية ولا يعترف باي خطر على لبنان واستقلاله من العرب ولا يهتم بهذا الخطر لو وجد بل يرحب به ويعتقد انه لولا تدخل الاستعمار الغربي لما عجز هو عن السير بلبنان في سبيل الوحدة العربية او على الاقل في طريق الوحدة السورية » .

وقد عزز هذا الاتجاه الانتداب الفرنسي الذي طرد وقهر الحكم العربي الوطني في سوريا (ومنها لبنان آنذاك) فسجل الغرب خيانة جديدة تجاه

حلفائه العرب في الحرب العالمية الاولى . ولذلك وجد هذا الفريق نفسه في سوريا ولبنان تجاه حاكم جائر فرض عليه بالقوة فأزدادت كراهيته للسياسة الغربية وقوى مطلبه للوحدة ، واستمرت اساءات الحكم الغربي في سوريا ولبنان باتباع سياسة التجزئة الصغيرة فقسم سوريا الى دويلات عديدة صغيرة بالاضافة الى تنكيل الغرب بالعرب في سوريا الجنوبية ، فلسطين، فلا يستغرب اذن ان تكون فكرة طلب الوحدة قد بقيت مستمرة بعد انتهاء الانتداب في سوريا ولبنان .

لجميع هذه الاسباب يعامل هذا الفريق الغرب بكل حذر وخشية معاملة سياسية صرفة،فهو لا يتجاوب معه روحيا وفكريا تجاوبا وديا بل انه نفسانيا اكثر ميلا الى قهره والثأر منه على مظالمه الماضية ويعتقد ان تخليص لبنان مما يسميه النفوذ الغربي هو في مصلحة اللبنانيين جميعا ويتبنى هذا الفريق دعوة القومية العربية التي ترمي الى اتحاد العرب في دولة واحدة

هذا كان تكوين لبنان سنة ١٩٤٣ عند تأسيس الدولة اللبنانية الحديثة. وما كان يقدر لوطن بين ابنائه هذه الاختلافات الجوهرية ان يشكل دولة تدوم لو لم يقيض له قادة وفقوا بوضع صيغ قربت وجهات النظر وضمنتها ما عرف « بالميثاق الوطني »

ميثاق ١٩٤٣

في اول عهد الاستقلال سنة ١٩٤٣ تفاهمت العناصر اللبنانية فيما بينها على حدود الدولة اللبنانية ، وعلى استقلالها وسيادتها ، وعلى علاقاتها بالدول العربية والاجنبية ، وعلى علاقة عناصر الشعب اللبناني بعضها ببعض واقرت ذلك في ميثاق وطني تداوله الناس ولم تتضمنه وثيقة خطية رسمية.

ونشرح فيما يلي الافكار والظروف التي رافقت عقد الميثاق والاسس التي قام عليها .

اولا ــ في الكيان اللبناني .

ان ما يفهم بالكيان في هذا المجال هو بقاء الدولة اللبنانية بحدودها التي كانت عليها سنة ١٩٤٣ واستقلالها وسيادتها ضمن هذه الحدود .

والاستقلال هو الحرية التي تتمتع بها الدولة اللبنانية ضمن حدودها في معالجة امورها كما تشاء حسب الانظمة الدستورية التي تختارها . ويتحد الاستقلال مع السيادة فيضمنان للدولة الحق الشرعي غير المنازع في ان تتجه في معالجة امورها وفي سياستها الداخلية والخارجية الاتجاه الذي تفرضه المصلحة اللبنانية الصرفة لان من مقتضيات السيادة رفض الدولة لاي توجيه او تدخل او ضغط اجنبي يتعلق بشؤونها .

وفي ذلك الوقت كان فريق من اللبنانيين يعتقد كما شرحنا سابقا ان الخطر السوري خاصة والخطر العربي عامة هو الذي يهدد الاستقلال اللبناني ويريد اخضاع اللبنانيين لنفوذه او لسلطته . وكان المتطرفون من هذا الفريق يطالبون بان يكون لبنان وطنا مسيحيا خالصا بحماية اجنبية ، وكان المعتدلون يقولون بان يتخذ لبنان موقفا منعزلا عن جاراته العربية معرضا عن العالم العربي ومتعاونا مع الدول الغربية او دول البحر المتوسط ليحمي كيانه . وبما ان الجيوش الاجنبية كانت لا تزال على الاراضي اللبنانية فقد كان من الميسوران يستمر بقاؤها بقصد الحماية لو طلب منها اللبنانيون ذلك.

وكان الفريق الاخر مندفعا بفكرة القومية العربية يطالب بالوحدة السورية او العربية ، **او بضم بعض اجزاء لبنان الى سوريا .**

وكان هذا الانقسام على العموم يتبع التركيب الطائفي في لبنان .

غير ان العقلاء بين الزعماء الوطنيين في لبنان ادركوا ان لبنانا مسيحيا

صغيرا يعتمد في استقلاله على حماية اجنبية دائمة لن يقدم لنفسه او للعرب اية خدمة حضارية ذات قيمة بل سينكمش على نفسه وينعزل عن المحيط العربي الواسع الذي يشكل مجال نشاطه الطبيعي في نواحي الفكر والثقافة والمال والتجارة كما ان الحماية الاجنبية في لبنان كهذا تشكل تهديدا دائما للدول العربية المجاورة .

لذلك كله ، وحفظا لمصالح اللبنانيين لاي فريق انتسبوا وللمصالح العربية المرتبطة بلبنان، تخلى الفريق اللبناني الاول عن رغبته بالعزلة وبالحماية الاجنبية ورضي بالتعاون التام الكامل مع مجموعة الدول العربية لقاء تخلي الفريق الاخر عن المطالبة بضم لبنان او ضم بعض اجزائه الى سوريا او الى وحدة عربية اوسع ، ولقاء اعتراف سوريا والدول العربية بهذا الكيان اللبناني بحدوده الحالية .

وهكذا اصبح لبنان وطنا لجميع بنيه سيدا مستقلا بعد ان استبعد نفسه برضى جميع عناصره عن اية وحدة او اتحاد او تدخل غربي او عربي سياسي في شؤونه الداخلية وبعد ان اعترفت له بهذا الكيان على هذه الاسس سوريا وباقي الدول العربية .

وقد اصطلحت الدول العربية على اعتبار لبنان ضرورة عربية بمعنى انه لو لم يكن كما هو بطوائفه ومذاهبه والوانه ، لكان من الخير للبلاد العربية خلق بلد مثله لتمكن نفسها من اعطاء الدليل على تفتحها وانطلاقها وعلى رغبتها في التفاعل الخير المثمر .

ثانيا ـ في العلاقات العربية .

كان حذر فريق من اللبنانيين من اي تقارب عربي شديدا لدرجة انه عندما رضي هذا الفريق بالاعتراف « بالوجه العربي للبنان » اعتبر الفريق الثاني هذا الاعتراف خطوة كبيرة من الفريق الاول نحو التقارب العربي الذي

يرغب فيه . ورضي جميع اللبنانيين بأن ينحصر تعاونهم العربي ضمن نطاق الاستقلال التام والسيادة الوطنية الكاملة فلا يتجاوزهما هذا التعاون ولا ينقص منهما ذرة ورضيت منهم بذلك سوريا وجميع الدول العربية .

ثم جاء ميثاق جامعة الدول العربية الذي اسهم لبنان في وضع نصوصه فكرس موقفه بالنسبة لهذا التعاون العربي وثبت قبول الدول العربية به ومن مقتضاه ان لا يسير لبنان بأي سياسة عربية او اجنبية لا تنبع من صميم مصالحه الخاصة ، وان لا يحاول احد فرض سياسة عليه من هذا النوع . وكان المتفق عليه ايضا ان تظل سياسات الدول العربية الخارجية منسجمة مع بعضها ومتفقة مع المصالح العربية العليا .

ثالثا ـ في السياسة الخارجية .

خرج لبنان من معركة الاستقلال يتنازعه ـ كما اسلفنا ـ عاملان : عامل الخشية عند فريق من عودة الحكم او النفوذ او التدخل الغربي بشكل او بآخر ، وعامل الخوف عند الفريق الاخر من ان تعمد سوريا الى السيطرة على لبنان بعد ان تذهب عنه الحماية الغربية .

وقد وفق ميثاق ١٩٤٣ بين هذين العاملين فتخلى فريق عن طلب الحماية الاجنبية التي تتمثل في الاحتلال او في اعطاء المراكز العسكرية او في عقد معاهدات الحماية مع الدول الغربية ، كما تخلى الفريق الاخر عن العمل على اخضاع لبنان للنفوذ السوري او العربي . وتضمن الميثاق هذا المعنى في عبارة « ان لا يكون لبنان للاستعمار ممرا او مقرا . » وكان هذا يعني لاحد الفريقين « الممر والمقر للاستعمار الغربي » بينما يقول بعضهم اليوم انه كان يعني للفريق الاخر « استبعاد النفوذ والتدخل من جانب سوريا او اي دولة عربية اخرى » وقد يكون التفسير الاخير مستحدثا ومستوحى من الحوادث الاخيرة .

ومما جعل اتفاق الفريقين سهلا على السياسة الخارجية هو قبول الجميع في ذلك الوقت بان يعتمد لبنان سياسة صداقة مع الجميع وتعاونا وثيقا مع الغرب ضمن اطار الاستقلال . فكان ذلك مدعاة لاطمئنان الفريق من اللبنانيين الذي تخلى عن **الضمانة التعاقدية مع الغرب** . كما ان الفريق الاخر **لم يمانع في هذه السياسة باعتبار ان جميع الدول العربية دون استثناء كانت آنذاك متعاونة مع الغرب ولم تكن فكرة الحياد او التعاون مع المعسكر الشيوعي واردة .**

وهكذا لم يجد احد من اللبنانيين ، عدا الشيوعيين (وكانوا فئة ضئيلة) ضيرا في السير بسياسة التعاون الغربي .

رابعا – في الاوضاع الدستورية والداخلية .

ليس لبنان وطنا مسيحيا لكنه الوطن الوحيد في البلاد العربية الذي لا يشعر فيه المسيحيون بأنهم اقلية ، بما تحمله هذه الكلمة من معاني الاستكانة والضعف ، وهذا امر مهم جدا للمسيحيين من الناحية النفسية .

واذا كان هذا الفريق من اللبنانيين لا يرضى بان يصبح اقلية فلأنه يرى لبنان موطن الاقليات ، والمذاهب المتعددة فيه تنعم بكامل حقوقها وبحريات لا تتيسر للاقليات في اي بلد عربي اخر « ويرى هذا الفريق نفسه اكثر عددا من اي من الاقليات المذهبية الاخرى اذا جزءت الى شيعها المختلفة» ، و « اكثر انتاجا بجزئيه ، المقيم والمغترب في ميادين الفكر والثقافة والمال والتجارة ومشاريع الاعمار ، وفي تغذية خزينة الدولة بالموارد والضرائب » . ثم انه يرى جبل لبنان الذي هو عماد هذه الدولة مؤلفا من رقعة جغرافية متماسكة تشغل اكبر مساحة من اراضي الدولة اللبنانية ويقطن هذا الجبل جماعة متجانسة من السكان نزلوا فيه منذ اقدم العصور .

وقد اقرت الاقليات اللبنانية الاخرى بهذا الوضع في ميثاق ١٩٤٣ وبما

تم على حواشي الميثاق فاصبح عرفا تفاهم عليه الفرقاء وقبلوا به – وذلك بدليل ما يلي :

١ – جرى التفاهم على توزيع عدد النواب بين الطوائف بنسبة معينة تترك للموارنة الاكثرية النسبية في المجلس النيابي .

٢ – جرى التفاهم في حواشي الميثاق على توزيع مناصب الدولة الرئيسية بحيث يكون رئيس الجمهورية مارونيا وتكون رئاسة المجلس ورئاسة الوزارة للمسلمين .

٣ – ان الذين وضعوا الميثاق الوطني قبلوا ايضا بدستور الدولة اللبنانية الحالي الذي يعطي رئيس الجمهورية الماروني سلطات واسعة جدا . فكان المقصود من هذا تطمين المسيحيين ، ورئيس الجمهورية دائما منهم ، بانهم لن يصبحوا في لبنان اقلية محكومة كما هم في باقي الدول العربية .

ان وضع لبنان كموطن للاقليات فرض على سكانه وعلى حكومته ان يرعوا الحريات العامة والخاصة ويصونوها لانه **ليس باستطاعة فريق ان يحكم فريقا اخر بالقوة والاكراه** . وقد حوى الدستور اللبناني جميع الضمانات الكافية بهذا الصدد .

هذا هو ميثاق ١٩٤٣ مع شرح التيارات الفكرية الكامنة وراء نصوصه والمصالح والاتجاهات المفسرة لملابساته . ويمكن استخراج خلاصة له في البنود التالية :

١ – تخلى الفريق الاول من اللبنانيين عن رغبته بالعزلة والحماية ورضي بان يكون ضمن المجموعة العربية ، لقاء تخلي الفريق الثاني عن السعي لضم لبنان او لضم بعض اجزائه الى سوريا او الى وحدة عربية اكبر ، ولقاء اعتراف سوريا والدول العربية بهذا الكيان اللبناني بحدوده الحاضرة .

٢ – اقتصر اقتراب الفريق الاول من الفكرة العربية على الاعتراف

« بالوجه العربي للبنان » وحصر مساهمته في التعاون العربي الكامل ضمن نطاق الاستقلال التام والسيادة الوطنية الكاملة بحيث لا يطلب من لبنان السير باية سياسة تتعارض مع مصالحه الوطنية .

ورضي الفريق اللبناني الاخر بذلك كما رضيت به جميع الدول العربية . وتكرس هذا المبدأ في ميثاق جامعة الدول العربية حيث ظهر ان دولا عربية اخرى غير لبنان تشاطره الرغبة في ان لا يتجاوز التعاون العربي الحدود التي رسمها الميثاق .

٣ ـ تخلى الفريق الاول عن طلب الحماية الاجنبية لقاء تخلي الفريق الاخر عن العمل على اخضاع لبنان للنفوذ السوري او العربي .

وكان جميع اللبنانيين وجميع الدول العربية دون استثناء يؤيدون التعاون السياسي الوثيق مع الدول الغربية شرط ان لا يكون لاي منها مركز ممتاز في لبنان واتفقوا على الا يكون « لبنان للاستعمار ممرا او مقرا » مع اقرارهم بان هذا التعاون السياسي مع الغرب ، الذي ما يزال مستمرا ، لا يشكل ممرا او مقرا للاستعمار .

٤ ـ حصل اتفاق بين الفرقاء على هامش الميثاق واصبح هذا الاتفاق في العرف جزءا من الميثاق نص على توزيع عدد النواب بين الطوائف بنسبة معينة كما جرى تفاهم على توزيع مناصب الدولة الرئيسية بشكل يفهم منه ان رئاسة الجمهورية ستبقى دائما للموارنة ورئاسة الوزارة ورئاسة المجلس للمسلمين .

سار لبنان في ظل هذا الميثاق مدة خمسة عشر عاما وصل اثناءها الى درجة عالية من الازدهار الاقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة ، والى مكانة دولية مرموقة ، والى علاقات من الصداقة وثيقة مع كثير من الدول العربية والاجنبية في الشرق والغرب . ولو طبق الميثاق بنصه وروحه **ولو لم تقصر الدولة التقصير الفاجع في ايصال نعمة الاستقلال والازدهار الى جميع الفئات اللبنانية لكان لبنان قد تجنب الكارثة التي يتخبط فيها اليوم .**

لبنان منذ ١٩٤٩

التطورات الفكرية والسياسية

استمر انقسام اللبنانيين الذي حاول ميثاق ١٩٤٣ ان يتلافاه ولم ينقص مركب الخوف عند الفريقين الكبيرين مع مرور الزمن : خوف احد الفريقين من ان يكون الفريق الاخر قد رضي بالكيان اللبناني لمصلحة عارضة ولمدة محدودة ريثما تقوى الدول العربية وتتحد فيسهل دفع لبنان الى وحدة او اتحاد معها . وخوف الفريق الاخر من عودة الاستعمار الغربي بشكل جديد الى لبنان ومنه الى البلاد العربية .

كان ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الضمان الجماعي يشكلان نوعا من الضمان للكيان اللبناني ولاستقلاله عن الدول العربية والاجنبية . لكن انهيار النفوذ الفعلي للجامعة اشعر اللبنانيين بفراغ كان يحملهم على التفكير بالتعاقد مع الاجنبي احيانا وباللجوء الى احد المعسكرين العربيين المتخاصمين احيانا اخرى رغم ان عضوية هذين المعسكرين كانت تتبدل فجأة بصورة مقلقة .

وقد كانت كارثة فلسطين وانهزام الجيوش العربية بشكل مفجع امام الصهيونيين سببا قويا من اسباب انهيار الجامعة وبعث الثورة الفكرية في الجيل العربي الناشىء الذي شب ليس على كره الغربيين الذين ساندوا وساعدوا اسرائيل فحسب بل على كره ومقت رؤساء العرب انفسهم ، ولعل

العرب كانوا بحاجة الى كارثة كهذه او الى هزة لتستيقظ كراماتهم وتتحرك هممهم . وسيسجل التاريخ ان معركة فلسطين كانت المهماز للاجيال العربية الطالعة وخميرة الوعي والتحرك الثوري .

وتعجب القوم كيف تخسر الحكومات العربية معركة فلسطين وتمنى بشر هزيمة ويبقى الحكام انفسهم متربعين في كراسي الحكم كأن شيئا لم يحدث وكأن الشعب العربي لا يعي ولا يتحسس

ولكن الوجوم الذي اصاب الشعب واذهله مدة من الزمن ما لبث ان تأجج في صدره فتفجر عن انقلابات تشبه الفوضى وثورات لا تزال في اول الطريق — فكانت الانقلابات في سوريا منذ ١٩٤٩ وتبعتها الثورة في مصر ١٩٥٢ فقلبت طبقة بكاملها — طبقة الاثرياء والباشوات — لتحل محلها طبقة العسكريين والطبقة المتوسطة ، واطاحت بالنظام الملكي لتحل محله النظام الجمهوري · وكان من شأن كل ذلك ان يحدث الامور التالية :

١ — ان تهتز مشاعر الصفوف الشعبية العربية لتنبعث منها الروح الثورية والانقلابية وتتقد في خواطرها وعيا متزايدا لامكانيات قواها **يجعلها تبحث عن قيادة لهذه المشاعر الثائرة تمسك بها فتسير وراءها .**

٢ — ان تحدث موجة معادية لكل الانظمة التقليدية القائمة في سائر البلدان العربية فتثير الريبة في سياسات هذه الانظمة واولياتها لا سيما بالنسبة للعلاقات الخارجية مع الدول الاجنبية الكبرى التي ساهمت في خلق اسرائيل .

٣ — ان تستغل الدعاية الشيوعية تيار الثورة وتلبس احيانا ثوب القومية العربية وان تغتنم روسيا اخيرا فرصة ارتباك العلاقات الغربية العربية فتساند الحركات الثورية والانقلابية وتزكي الخلافات بين الحكومات العربية وشعوبها في اي بلدعربي بشتى الوسائل الناجعة وتظهرفيذلك بمظهر

الصديق الحليف للعرب ضد اسرائيل والمدافعين عنها : دول الغرب . فينسى العرب الدور الرئيسي الذي لعبته روسيا في خلق اسرائيل ويتقربون منها بشكل جعل الشرق العربي المركز الرئيسي ونقطة الثقل للنزاع الغربي السوفياتي .

وقد نتج عن كل هذا تياران جديدان :

١ — القومية العربية « المتحررة » — اي القومية العربية الثورية — التي « تأبى الانتساب الى كل حركة عربية سابقة ايا كانت وتعتبر تاريخ العرب السابق لها تاريخ عبودية وتاريخ العرب المبتدىء بها تاريخ تحرر » . وهذا « التعريف » الجديد للعروبة يستسيغ القضاء على كل من لا يساير « العروبة الثورة » مسايرة كلية مما يفسر لنا الحرب الدعائية في الصحافة والاذاعات التي تشنها بلا هوادة مصر الثورة على كل حكومات الدول العربية الاخرى وسياساتها ، وليس من المستغرب ان يجد الجيل الطالع الثائر الذي تحدثنا عنه في البند الاول القيادة التي كان يفتش عنها وذلك في السير وراء مصر الثورة وزعيمها الرئيس جمال عبد الناصر .

٢ — سياسة جديدة سميت « بالحياد الايجابي » او « عدم الانحياز » . ويقصد بهذا ، التخلص نهائيا من سيطرة الغرب وذلك بتقرير المصير بحرية وباستقلال غير مقيد بأي قيد حتى ولا بالاعتبارات الدبلوماسية التقليدية والمجاملات المألوفة في العرف الدولي ، ولما كانت مصر زعيمة هذه السياسة، سياسة « الحياد الايجابي » — مشتبكة بنزاع مع الدول الغربية الثلاث ومتقربة بنفس الوقت من روسيا السوفياتية فقد كانت اذاعات مصر وصحافتها تهاجم الدول الغربية بضراوة وتمتدح روسيا السوفياتية في آن واحد فاقترن باذهان تابعي ومتتبعي السياسة المصرية ان سياسة « الحياد الايجابي » هي سياسة ضد الغرب تماشي الاتحاد السوفياتي وهذا التباس قد تجد مصر صعوبة كلية في توضيحه وجلاء غموضه .

ولم يكن في وسع لبنان ، شأنه شأن كل بلد عربي – ان لم يكن اكثر من اي بلد عربي اخر – الا ان يتأثر بالتيار القومي الثوري الجديد ، هذا التيار الذي لعب دوره في تحضير الازمة الحالية والذي لعب على وتره بعض السياسيين الناقمين فاستفادوا من الازمة العاطفية وتمكنوا من اثارتها بقوة عندما ظهرت الى حيز الوجود بطابعها المادي العنيف .

وهكذا فقد رافق اضمحلال نفوذ الجامعة لجوء بعض الدول العربية الى اتباع سياسة دولية مخالفة للسياسة اللبنانية التقليدية بينما استمرت دول عربية اخرى في الاتجاه السياسي السابق بل منها من عزز هذا الاتجاه بالانضمام الى احلاف اقليمية .

اما لبنان فقد حاول جهده ان يبقى بعيدا عن الصراع الدولي والتكتلات العسكرية فلم يشأ ان ينضم الى حلف بغداد ولكنه وقع اخيرا في اخطاء ، عن سؤ تقدير ، بقبوله لمبدأ ايزنهاور وبالتالي **قبول مبدأ « حماية اميركا للبنان » بصورة منفردة دون ان يكون هذا المبدأ مقبولا لدى سائر الدول العربية** . وكان المفهوم في اول عهد هذا المبدأ ان الحماية ستمارس في حالة اعتداء من دولة شيوعية . ولما كانت سوريا ومصر تتعاملان مع روسيا السوفياتية عسكريا واقتصاديا ، ولما كانت اميركا في الوقت نفسه تناصب مصر وسوريا العداء فقد وجد لبنان نفسه امام خصومة مع مصر وسوريا فاعتقد الفريق اللبناني الثاني ان لبنان قد خالف الميثاق الوطني وقبل بحماية غربية تجعل من ارضه للاستعمار مقرا ولارض سوريا ومصر ممرا . ورأى آنذاك ان من حقه هو ايضا ان يحيد عما تعهد به في الميثاق الوطني فيطالب بالالتحاق بسياسة مصر وسوريا ، وقال بعضهم ايضا انه بهذا يبرر موقفه حتى في مطالبته بالانضمام الى سوريا كما كان يفعل قبل ١٩٤٣ .

وقد ازداد خوف الفريق الاول عندما تزعم الرئيس جمال عبد الناصر حركة الوحدة العربية وجندت مصر لها دعاية عنيفة حاولت بواسطتها ان

تفرض مفهومها للقومية العربية على جميع العرب مستعملة اساليب ليست مألوفة حتى بين الدول المتباعدة . فلما تمت الوحدة المصرية – السورية واصبح الرئيس عبد الناصر على حدود لبنان شعر هذا الفريق بما لمسه من انجراف قسم من اللبنانيين نحو الجمهورية العربية وتحمسه لها ان الخطر الذي طالما تصوره وخشي منه على الكيان والاستقلال قد اصبح قريب الاحتمال. وكان كلما ازداد الفريق الثاني حماسا واندفاعا للرئيس عبدالناصر اوجس الفريق الاخر خشية وريبة وانكمش وابتعد متحصنا بموقفه الاول وبصداقاته الغربية ، رغم تأكيدات الرئيس عبد الناصر في خطبه المتعددة للوفود اللبنانية التي زارته في دمشق عن حرصه على الاستقلال اللبناني . **والحق يقال ان الرئيس عبد الناصر لم يشجع الخطباء اللبنانيين الذين وقفوا بين يديه مبايعين مسترسلين مع عواطفهم ، بل بالعكس فقد صدهم بما جعل بعضهم يخجل من موقفه الذي تعرض فيه الى كيان لبنان واستقلاله .**

ولم يطل الزمن حتى قامت الثورة لاسباب اهمها داخلي (وسيأتي شرح هذه الاسباب في ما لحق) فاستغلتها السلطة في سوريا وقدمت الى المعارضة اللبنانية ما تيسر من العون بالرجال والاسلحة والاموال والدعاية فكان هذا سببا في ازدياد حدة الثورة وعنفها .

وما كان الفريق المتعاون مع الجمهورية العربية يعتقد انه يأتي امرا ادا « وهل يلام المرء اذا استعان ببني عمه واستنجد بهم ؟ وهل هناك فرق بين عربي وعربي وان تعددت اسماء الديار ؟ وهل تعترف القومية العربية بهذه الحواجز المصطنعة والكيانات الهزيلة التي اقامها الاستعمار ؟ » .

لكن هؤلاء تناسوا ان هذا التعليل ان صح عن كل بلد عربي اخر فهو لا يصح عن لبنان . وما كان لهم ان يتجاهلوا ان اتجاه قسم كبير من اللبنانيين نحو الغرب وشعورهم بالتقارب مع الدول الغربية لا يقل بنظرهم اهمية وواقعية عن اتجاههم هم نحو القومية العربية بالمفهوم الذي يمثله الرئيس عبد الناصر .

ومما زاد في شقة الخلاف ان مصر ، في عهد الرئيس عبد الناصر، تولت دعوة اسلامية الى جانب الدعوة العربية فلا يعرف احد اين تنتهي الاولى وتبدأ الثانية ولا يدري احد اذا كان ثمة تفريق بينهما في ذهن اتباع هذه الدعوة اذ لم يصدف ان صدر عنهم ما يزيل الغموض . واذا كان هذا الالتباس لا ضير منه في البلاد العربية الاخرى فهو امر حيوي في لبنان بالنظر لتركيبه الطائفي .

« وما دامت مصر تعمل جاهدة لتجميع الشعوب الاسلامية حولها ، فان مسعى فئة لبنانية الى جر لبنان شعبيا وتوجيهيا تحت قيادة الجمهورية المتحدة يعني اخضاع المسيحيين في لبنان الى حكم او توجيه ذي طابع اسلامي وهو ما يقاومه المسيحيون بكل الوسائل ومنها الاستعانة بالدول الغربية الصديقة » . فالجمهورية العربية « اجنبية في نظرهم بالنسبة لامور لبنان الداخلية بقدر ما هي الولايات المتحدة او بريطانيا اجنبية » . « فاذا صح لفريق من اللبنانيين ان يستعين بالجمهورية العربية على امور داخلية فالفريق الاخر يرى انه بحسب هذا الاجتهاد يحق له ان يستعين بالغرب لتصحيح الوضع الداخلي » .

والواقع الذي يجب ان نصرح به هو ان مصر بعد ان طلعت ، في اول عهد الثورة ، بدعوة اسلامية اكتشفت ان اعتماد هذه الدعوة لا يتفق مع الفكرة الثورية التقدمية ، فتراجعت عنها بعض الشيء . وربما كان قد نودي بهذه الدعوة في الاصل لافساد حملة الاخوان المسلمين على مصر الثورة في حينه ، فكان هذا العمل من قبيل الدفاع عن النفس . والواقع الذي لا بد من ذكره ايضا هو ان مصر تخلت عن هذه الدعوة يؤيد ذلك تركها باكستان وتركيا وايران وتحالفها مع الهند ويوغوسلافيا واليونان . ومضت مصر في نهجها الجديد الى درجة انها خذلت مسلمي قبرص وايدت مسيحييها من اليونان . ولا بد على سبيل الانصاف والاعتراف بالواقع التاريخي ان **نذكر ان سيادة الرئيس عبد الناصر لم يتحدث اسلاميا في اي خطاب من خطبه** . ولا يمكننا ان نتجاهل موقفه الصريح (مقدرين

صعوبته وحرجه) وذلك بصدد التغيير الاساسي الذي احدثه في دستور الجمهورية العربية عندما سنحت الفرصة وذلك بفصل الدين عن الدولة نهائيا .

غير ان هذا الفريق من اللبنانيين لا يزال مع الاسف يرى ، خطأ ام صوابا ، ان الجمهورية العربية « تحاول القضاء على الكيان اللبناني **على مراحل** تبدأ باخضاعه لسياستها الخارجية وابعاده عن اصدقائه الغربيين . فمتى فقد العون الغربي سهل اخضاعه نهائيا او دمجه » .

لذلك كان قادة حركة الثورة في لبنان حريصين بالاجمال على اعلان تمسكهم بمناسبات متعددة بالكيان اللبناني وبالاستقلال اللبناني . (وهذا ما اكده مرارا الرئيس عبد الناصر ايضا) . لكن الحرص على الكيان والاستقلال لم يمنع **المعارضة في لبنان من اعلان الرغبة في تغيير سياسة لبنان الخارجية التقليدية بحيث تتوافق مع سياسة الجمهورية العربية الحالية وتكون مستوحاة منها** . واذا كانت هذه الرغبة من الجمهورية العربية ومن المعارضة لا تمس الكيان والاستقلال **فانها دون شك تمس السيادة اللبنانية التي تقضي بأن تكون السياسة اللبنانية مستوحاة من المصلحة اللبنانية الصرفة لا من مصلحة الجمهورية العربية او غيرها .**

ويوجس هذا الفريق خشية من « ان يكون التخلي عن السيادة في موضوع السياسة الخارجية هو بدء الانزلاق نحو اضاعة الكيان والاستقلال . ولذلك يعتقد انه لا بد للمحاولة الحالية من جانب الجمهورية العربية للضغط على لبنان ان تستمر او تتكرر خصوصا وان مجرد وجود لبنان مستقلا سيا: في جوار سوريا هو تحد للنظام القائم في الجمهورية العربية لانه يشكل مقارنة واضحة ميسورة لكل ذي عينين من اهل الاقليم الشمالي خاصة بين اوضاع لبنان الحرة الديموقراطية المزدهرة ، واوضاع مصر وسوريا حيث الحريات العامة والخاصة مغلولة والديموقراطية في اجازة والاحوال الاقتصادية سيئة نسبيا » .

ويعتقد هذا الفريق ايضا « ان الجمهورية العربية لن تستطيع ان تبعد

عن رعاياها الشعور بالفرق الهائل في مستوى المعيشة بينها وبين لبنان رغم انعدام الثروات الطبيعية العامة في لبنان ووفرتها في اقليمي الجمهورية . لذلك لا يبقى مفر من الاستنتاج بان الاختلاف في مستوى المعيشة هو من اهم اسباب اختلاف السياسة الخارجية ، واختلاف انظمة الحكم بين الدولتين ، واختلاف القواعد الاقتصادية بين نظام فردي حر في لبنان ينمي الطاقة الشخصية ويشجعها،ونظام موجه شبه اشتراكي يقيد الفرد ويحد من نشاطه تحت ستار التوجيه والتخطيط والحماية » .

هكذا يفكر بعض اللبنانيين وهكذا يتصورون موقف الرئيس عبد الناصر من لبنان . وسواء أكان هذا التصور صحيحا ام لا ، فالذي يهمنا في هذا الصدد ان هذا الفريق من اللبنانيين يعتبره صحيحا فعلى الذين يعنون ببحث الاسباب التي ادت الى هذه الحالة ودرس الشؤون اللبنانية ان يأخذوا هذا التصور بعين الاعتبار .

التعاون العربي

حدد ميثاق ١٩٤٣ عروبة لبنان بالقول « ان لبنان ذو وجه عربي » ولم يستطع آنذاك ان يتجاوز هذا الوصف الى القول بان لبنان عربي كما هي سوريا او العراق او الاردن مثلا . وفي الخمسة عشر عاما التي مرت نرى ان الفريق من اللبنانيين الذي سبق له ان قاوم الاعتراف بعروبة لبنان اطمأن بعض الشيء الى التعاون العربي فقبل مختارا وعن قناعة تغيير القول «**بالوجه العربي**» واصبح يعترف بلبنان بلدا «**عربيا وجزءا من البلاد العربية**» .

وفي مضمار التعاون العملي الحقيقي بين الدول العربية كان لبنان الاكثر تساهلا مع الرعايا العرب على تعدد اقطارهم في اجراءات السفر والتنقل والاقامة والعمل والرغبة في ازالة العقبات التي تحول دون توسيع التبادل وتعاطي

الاعمال التجارية والاقتصادية بين الدول العربية . ولعله كان **من المحتمل قبل الثورة اللبنانية الاخيرة ان تتطور الفئة اللبنانية المنعزلة فتقبل مع الزمن بتعاون عربي فدرالي يحفظ للبنان طابعه الخاص واستقلاله الداخلي الواسع.**

وكم سيندم في المستقبل القوميون العرب في لبنان — ولات ساعة مندم — لانهم سمحوا للمنازعات الداخلية بين المعارضين والحكام ان تحجب عن ابصارهم هذه الحقيقة وتحرمهم من فرصة تاريخية لتحقيق ما ينشدون بالاقناع . فقد رجع لبنان الى الوراء حقبات من جراء ما حصل .

وقد كان ميثاق جامعة الدول العربية هو الحد الاقصى من التعاون العربي الذي رضي لبنان ان يسير فيه . وهذا الميثاق حفظ للبنان استقلاله وحقه في تقرير سياسته الداخلية والخارجية على السواء ، ضمن المجموعة العربية المتعاونة ... ولم يصدر عن الحكومات اللبنانية المتعاقبة ما يتنافى مع هذا الميثاق او يمسه ، الى حين القبول بمبدأ ايزنهاور .

بعدما شل عمل الجامعة العربية اخيرا قامت فئات لبنانية تحت ذريعة التعاون العربي تطالب الحكومة بالسير مع هذا الفريق العربي او ذاك اكثر مما الزمها به ميثاق الجامعة بالرغم من ان اتباع سياسة كهذه تعرض لبنان لمخاصمة بعض الدول العربية دون ان يكون له مصلحة بذلك . **ولهذا فقد رفضت الحكومة اللبنانية الانضمام الى حلف بغداد رغم رغبة العراق والغرب وفريق لبناني في ذلك ، كما انها رفضت السير بسياسة مصر التي تعرضها لمعاداة العراق .**

واذا كان العراق والفريق اللبناني المناصر له قد تفهما وجهة نظر الحكومة اللبنانية وامتنعا عن الضغط عليها للاشتراك في حلف بغداد رغم رعاية الغرب له وصداقة لبنان الوثيقة بالغرب ، فان مناصري مصر وسوريا اصروا على الحكومة اللبنانية ان ترجع عن سياستها التقليدية المصادقة للغرب وان تتبع سياسة حياد تضع الغرب في مستوى واحد مع الكتلة السوفياتية

وهو ما يرفضه فريق كبير من اللبنانيين . ويريد مناصرو الجمهورية العربية في لبنان ايضا ان تتمتع هذه الجمهورية بمركز ممتاز بالنسبة للدول العربية والاجنبية على السواء بحيث تكون كلمتها مسموعة لدى الحكومات اللبنانية.

وجدير بالملاحظة ان القائلين بنهج الجمهورية العربية السياسي لم يستطعوا اقناع اكثرية اللبنانيين به رغم شعبية الرئيس عبد الناصر الشخصية واندفاع الكثيرين من اللبنانيين في محبته واعتباره بطلا من ابطال القومية العربية .

ولعل عدم استجابة اكثرية اللبنانيين الى سياسة الجمهورية العربية يعود في جزء كبير منه الى الخوف المتأصل من سوريا والى الخلافات المستمرة بين لبنان وسوريا . ولما كان الرئيس عبد الناصر قد « تبنى » سوريا اولا وتعهدها اخيرا كجزء من الجمهورية العربية فاصبح هو مسؤولا عنها مباشرة فقد تحول هذا الخوف الخاص عند بعض اللبنانيين الى خوف عام من سياسة الرئيس عبد الناصر . ومما يجدر ذكره في صدد الاختلافات مع سوريا الامور الآتية :

١ ـ اقرار القطيعة الاقتصادية بين سوريا ولبنان من قبل سوريا سنة ١٩٥١ والغاء المصالح المشتركة ووضع الحواجز الجمركية بين البلدين (ويجب الاقرار بكل صراحة ان لبنان كان مسؤولا ايضا بدرجة كبيرة عن عدم تطور الوحدة الجمركية الى وحدة اقتصادية صحيحة لكن ذلك لم يكن يبرر خطوه سوريا في اقامة الحواجز الجمركية بين البلدين) ولا شك انه لو فصل الانتداب الفرنسي بين سوريا ولبنان بهذا الشكل لكانت قامت ثورة في سوريا ضد هذا التصرف الاستعماري اما وقد قامت الحكومة السورية بهذا الاجراء فقد بررته بانه عمل وطني يصون اقتصاديات سوريا .

٢ ـ لم يمض وقت طويل حتى اصدرت سوريا في العام ١٩٥٤ المرسوم رقم ١٥١ الذي منع اللبنانيين من تمثيل الوكالات التجارية في سوريا، ومنعت

رعاياها من مشترى البضائع الاجنبية من اسواق لبنان . ثم صدرت قرارات سورية اخرى منعت استيراد او تصدير البضائع عن طريق مرفأ بيروت بحيث فقد لبنان ـ المستورد ـ سوقه السورية . وبررت سوريا جميع هذه التصرفات بانها اعمال وطنية غايتها الحفاظ على مصالحها الاقتصادية .

٣ ـ توالت بعد ذلك قرارات سورية لتعرقل تجارة الترانزيت البري والجوي بين لبنان وبين الاردن والعراق وايران عبر سوريا رغم ان الترانزيت الدولي امر معترف به دوليا . وعرقلت سوريا سفر السوريين واصطيافهم في لبنان كما قاطعت مصر استيراد التفاح فكان كلما فتح لبنان لنفسه منفذا اقتصاديا سارعت سوريا في محاولة لسده مما لا يتفق مع الاخوة العربية .

وفسر فريق كبير من اللبنانيين هذه الاعمال بانها محاولة من سوريا لاخضاع لبنان للنفوذ السوري عن طريق الضغط الاقتصادي . وانه لدليل بارز على حقيقة شعور بعض اللبنانيين نحو سوريا انهم فضلوا تحمل جميع هذه المضايقات والخسارة الاقتصادية التي تتجت عنها على الانصياع سياسيا لمشيئة سوريا .

٤ ـ اتخذ المكتب الثاني السوري من لبنان ميدانا لاعماله . ولا حاجة هنا لتفصيل اوجه نشاطه لان بعض ما قيل عنه صحيح ومنه ما هو مبالغ به .

٥ ـ منذ استقلال لبنان سنة ١٩٤٣ حتى كارثة فلسطين سنة ١٩٤٨ كانت الدول العربية متعاونة بعضها مع بعض **ظاهريا** ومتآلفة لا يكيد بعضها لبعض **علنا** ولكن الحقيقة انكشفت في حرب فلسطين وتبادلت على اثرها الدول العربية التهم الجارحة حول مسؤولية الهزيمة في فلسطين الامر الذي كاد يودي بالجامعة العربية لولا ان اتفق الرأي على احيائها من جديد عن طريق ميثاق الضمان الجماعي . ولكن هذا الاتفاق ، ببقائه حبرا على ورق ،

وهو ما يرفضه فريق كبير من اللبنانيين . ويريد مناصرو الجمهورية العربية في لبنان ايضا ان تتمتع هذه الجمهورية بمركز ممتاز بالنسبة للدول العربية والاجنبية على السواء بحيث تكون كلمتها مسموعة لدى الحكومات اللبنانية.

وجدير بالملاحظة ان القائلين بنهج الجمهورية العربية السياسي لم يستطعوا اقناع اكثرية اللبنانيين به رغم شعبية الرئيس عبد الناصر الشخصية واندفاع الكثيرين من اللبنانيين في محبته واعتباره بطلا من ابطال القومية العربية .

ولعل عدم استجابة اكثرية اللبنانيين الى سياسة الجمهورية العربية يعود في جزء كبير منه الى الخوف المتأصل من سوريا والى الخلافات المستمرة بين لبنان وسوريا . ولما كان الرئيس عبد الناصر قد « تبنى » سوريا اولا وتعهدها اخيرا كجزء من الجمهورية العربية فاصبح هو مسؤولا عنها مباشرة فقد تحول هذا الخوف الخاص عند بعض اللبنانيين الى خوف عام من سياسة الرئيس عبد الناصر . ومما يجدر ذكره في صدد الاختلافات مع سوريا الامور الآتية :

١ ـ اقرار القطيعة الاقتصادية بين سوريا ولبنان من قبل سوريا سنة ١٩٥١ والغاء المصالح المشتركة ووضع الحواجز الجمركية بين البلدين (ويجب الاقرار بكل صراحة ان لبنان كان مسؤولا ايضا بدرجة كبيرة عن عدم تطور الوحدة الجمركية الى وحدة اقتصادية صحيحة لكن ذلك لم يكن يبرر خطوه سوريا في اقامة الحواجز الجمركية بين البلدين) ولا شك انه لو فصل الانتداب الفرنسي بين سوريا ولبنان بهذا الشكل لكانت قامت ثورة في سوريا ضد هذا التصرف الاستعماري اما وقد قامت الحكومة السورية بهذا الاجراء فقد بررته بانه عمل وطني يصون اقتصاديات سوريا .

٢ ـ لم يمض وقت طويل حتى اصدرت سوريا في العام ١٩٥٤ المرسوم رقم ١٥١ الذي منع اللبنانيين من تمثيل الوكالات التجارية في سوريا، ومنعت

رعاياها من مشترى البضائع الاجنبية من اسواق لبنان . ثم صدرت قرارات سورية اخرى منعت استيراد او تصدير البضائع عن طريق مرفأ بيروت بحيث فقد لبنان ــ المستورد ــ سوقه السورية . وبررت سوريا جميع هذه التصرفات بانها اعمال وطنية غايتها الحفاظ على مصالحها الاقتصادية .

٣ ـ توالت بعد ذلك قرارات سورية لتعرقل تجارة الترانزيت البري والجوي بين لبنان وبين الاردن والعراق وايران عبر سوريا رغم ان الترانزيت الدولي امر معترف به دوليا . وعرقلت سوريا سفر السوريين واصطيافهم في لبنان كما قاطعت مصر استيراد التفاح فكان كلما فتح لبنان لنفسه منفذا اقتصاديا سارعت سوريا في محاولة لسده مما لا يتفق مع الاخوة العربية .

وفسر فريق كبير من اللبنانيين هذه الاعمال بانها محاولة من سوريا لاخضاع لبنان للنفوذ السوري عن طريق الضغط الاقتصادي . وانه لدليل بارز على حقيقة شعور بعض اللبنانيين نحو سوريا انهم فضلوا تحمل جميع هذه المضايقات والخسارة الاقتصادية التي تتجت عنها على الاتصياع سياسيا لمشيئة سوريا .

٤ ـ اتخذ المكتب الثاني السوري من لبنان ميدانا لاعماله . ولا حاجة هنا لتفصيل اوجه نشاطه لان بعض ما قيل عنه صحيح ومنه ما هو مبالغ به .

٥ ـ منذ استقلال لبنان سنة ١٩٤٣ حتى كارثة فلسطين سنة ١٩٤٨ كانت الدول العربية متعاونة بعضها مع بعض **ظاهريا** ومتآلفة لا يكيد بعضها لبعض **علنا** ولكن الحقيقة انكشفت في حرب فلسطين وتبادلت على اثرها الدول العربية التهم الجارحة حول مسؤولية الهزيمة في فلسطين الامر الذي كاد يودي بالجامعة العربية لولا ان اتفق الراي على احيائها من جديد عن طريق ميثاق الضمان الجماعي . ولكن هذا الاتفاق ، ببقائه حبرا على ورق ،

لم يغير الحال فتجدد ظهور الخلافات بقوة بعد زمن من قيام الثورة المصرية فافتتحت الثورة في مصر حربا كلامية وصحفية واذاعية ضد بعض الدول العربية ندر قيامها حتى بين الاعداء . وهي لم توفر لبنان في حملتها هذه وانما تناولته بالاذى الشديد بعد حوادث السويس في خريف ٩٥٦ رغم ان الحكومات اللبنانية حافظت على هدوئها ولم تشترك بالحرب الكلامية المحتدمة.

ويرى فريق من اللبنانيين « ان الدافع الرئيسي لسياسة القاهرة في البلدان العربية هو رغبة مصر الثورة في السيطرة على هذه البلدان . وانه في سبيل هذا تستبيح الحكومة المصرية جميع الاساليب وان هذه السياسة لا تنبثق من مصلحة عربية صحيحة » . بينما يرى فريق آخر من اللبنانيين في الرئيس عبد الناصر « زعيما عربيا قلما يجود الدهر بمثله وان آمال الوحدة العربية ستتحقق على يديه » .

ويزعم الفريق الاول ـ متأثرا بدعايات اجنبية مغرضة ـ « ان الحكم المصري باعتباره حكما دكتاتوريا انما هو نظام توسعي اعتدائي لا يعيش الا اذا تيسرت له انتصارات سياسية متتابعة او اعمال تستطيع دعايته ان تعطيها مظهر الانتصار . كما انه مضطر الى الهاء شعبه عن احواله الداخلية بازمات مختلفة . لذلك لا بد من اكتشاف مؤامرة كل شهر او شهرين واذاعة وقائع المحاكمات والتشهير ببعض الناس او بعض الدول بالاضافة الى الحملات الاذاعية والصحفية المستمرة والمركزة « ضد بعض الدول العربية والاجنبية » .

وما كان للبنان شأن بهذا الموضوع لو لم يصبح هو موضع هجوم مصري سوري عنيف ولولا اعتقاد هذا الفريق من اللبنانيين بان انضمام سوريا الى مصر يحمل الرئيس عبد الناصر عبئا سياسيا ودفاعيا ما كان ليقدم عليه « لو لم يعتبر سوريا موطىء قدم يقفز منه الى منابع البترول في العراق والخليج العربي ولكن قيام الاتحاد العربي سد في وجهه ذلك المجال وطوق اقليمه الشمالي بدول مناوئة فاصبح محتما عليه ، ما دام لا يريد او لا يستطيع ان

يتراجع عن سياسته التوسعية ، ان يسعى لكسر الطوق المضروب حوله **في اضعف حلقاته ، اي في لبنان ،** ومن هنا كانت الرغبة في التدخل او على الاقل في مناصرة الفريق الذي ناصر سياسة مصر في لبنان » . (٢)

ويلاحظون مما جرى في السنين الماضية « ان النظام المصري لا يعرف ملاينة او مهادنة في خصومته اذ لم تبق دولة عربية لم تتهم بالتحريض والتهديم الداخلي عدا الشريكتين سوريا واليمن . لذلك ما دامت الجمهورية العربية جارة للبنان وتستطيع ان تعتمد على ولاء قسم من سكانه فسيبقى لبنان قلقا مهددا » .

اما الفريق الثاني من اللبنانيين « فيرحب بزعامة الرئيس عبد الناصر وبزعامة مصر ويعتبر ذلك امرا طبيعيا بين العرب . ويرحب هذا الفريق ايضا بالتوسع المصري لانه توسع عربي نتيجته تحقيق الوحدة العربية . اما المؤامرات والمحاكمات فذلك تطهير داخلي لا بد منه لاستقرار الحكم . ولا يجوز للبنان ان يكون من الدول التي تساهم في تطويق الجمهورية العربية بل عليه ان ينسجم معها في سياستها فيشارك في فضل انشاء الوحدة العربية في حربها الاذاعية والصحفية لانها انما تدافع عن نفسها ضد مؤامرات الاستعمار واعوانه وفي هذا السبيل تستباح جميع الوسائل بما فيها كبت الحريات والحكم الصارم موقتا » .

ويقول هذا الفريق ايضا « ان مصلحة لبنان دائما ، بالرغم مما حصل بين لبنان وسوريا من قطيعة، هي في السير مع الجمهورية العربية وذلك للضرورة القومية العامة » .

ويرد الفريق الاخر على هذا « بان سوريا عندما اتخذت اجراءاتها

(٢) ـ دلت الحوادث الاخيرة وقيام الجمهورية العراقية وما يلوح من انسجامها مع سياسة الجمهورية العربية على تداعي هذه النظرية .

الاقتصادية المختلفة ضد لبنان بررتها بالمصلحة السورية الصرف ولم تقم وزنا لاعتبارات العروبة . فلماذا يطلب من لبنان اليوم ما لم يطلب من سوريا بالامس ؟ ثم ان الجمهورية العربية ما هي سوى جزء من العرب. وقد اختارت لنفسها سياسة مستقلة خاصة كان تفردها بها من الاسباب الرئيسية في وأد الجامعة ولكن باقي الدول العربية وعددها ثمان حافظت على سياستها السابقة التقليدية ولبنان يجد نفسه على اتم وفاق معها بالنسبة الى هذا السلوك وهو بهذا يكون قد حافظ على اقصى حد من مقتضيات التعاون العربي » .

السّياسة الخارجيّة

ليس لبنان حياديا بين دول المعسكرين الغربي والشيوعي بل هو بالاحرى غربي الاتجاه والميول والمصالح. وقد كان على هذه الحال في ميثاق ١٩٤٣ واستمر عليه الى هذا التاريخ . وكذلك فعلت جميع الدول العربية . وفي لبنان من الاسباب التي تربطه بالغرب ما لا يتوافر لدى اية دولة عربية اخرى . فلبنان جزء من عالم البحر المتوسط تبع الحضارة الغربية... بقدر ما هو جزء من العالم العربي . وللبنان من المغتربين في الديار الغربية ما يوازي نصف سكانه وليس في وسع لبنان ان يتنكر لهؤلاء المواطنين المغتربين او ان يتبع سياسة تضر بالدول التي استضافتهم . واللبنانيون المغتربون يمدون لبنان سنويا باموال طائلة تيسر الرزق للالاف من ابنائه وترفع من مستواه كما يكسبونه ايضا قوة معنوية كبيرة . فلا تجد مكانا في العالم الا وفيه مهاجر لبناني . **وكم كان يجدر بسياسة الجمهورية العربية ان تدرك هذه الحقيقة وهذا الواقع فتبقى على علاقة حسنة مع لبنان بجميع ابنائه لا بنصرة فريق على فريق . فيتسنى للجمهورية العربية عندئذ ، وهي في اول عهدها بنظامها الجديد، ان تستفيد من هذه القوى اللبنانية المنتشرة في العالم. واذا كان النزاع المسلح القائم اليوم بنظر الجمهورية العربية هو حقيقة قضية داخلية ــ كما تقول ــ فكان الاجدر بها ان تستمر في احترامها للبنان المستقل**

السيد وتدعه يرتب شؤونه بنفسه لا ان تناصر معارضة على حكومة او حكومة على معارضة .

اود الا يمر هذا الحديث دون التعليق عليه بامرين :

اولا ــ ان المغتربين ، على رغم اهميتهم للبنان ليسوا كل الاهمية . فالبلدان العربية هي اليوم بالواقع اكثر اهمية للبنان من حيث كونها مصدرا للعمل والانتاج اللبناني توصلا للعيش في يسر ورفاهية . ولا اعني بالبلدان العربية مصر وسوريا فقط ، بل هناك العراق والسعودية وقطر والكويت وغيرها .

ثانيا ــ ان الجمهورية العربية المتحدة هي جارة لنا وينبغي ان نكون معها على اطيب العلاقة واوثقها . اما البلدان العربية الاخرى المشار اليها فهي المجال الرحب لنشاط اللبناني وعمله المثمر . كان على الحكومة اللبنانية الا تكتفي بوزير للخارجية يكسبها رضى الولايات المتحدة الاميركية فحسب ، بل ان تختار وزيرا للخارجية ان ارضى اميركا فيجب ان يرضي قبل كل شيء مصر والعراق والسعودية وسائر البلدان العربية . ولبنان والحمد لله غني بالرجال وفي مقدوره دائما ان يجد وزير خارجية يمتاز بالصفة المشار اليها. وهي صفة التنسيق الدبلوماسي والتوفيق بين مختلف الاتجاهات وفقا لما تقتضيه مصالحه الحيوية . وبما ان مصر اخطأت نحو لبنان فقد اخطأ لبنان بدوره نحو مصر على الاقل في حقل العلاقات الدبلوماسية وتوفير جو ودي يساعد على تذليل جميع العقبات الطارئة .

واذا كانت بعض الدول العربية قد اكدت ميولها الغربية المعبرة عن مصالحها باتفاقات مكتوبة وباحلاف فان لبنان لم يجد حاجة لذلك باعتبار ان صداقاته الغربية قوية الى درجة تدعو الى الاطمئنان وباعتبار ان جميع الدول العربية كانت تسير بهذا الاتجاه حتى سنة ١٩٥٥ . منذ ذلك التاريخ انتهجت سوريا ومصر كما بينا سابقا سياسة خارجية خاصة عرفت «بالحياد

الايجابي » وهي سياسة منبعثة من وجهة نظر معينة في الصراع الدولي ومن حاجات ومقتضيات مصرية وسورية خاصة تتعلق بخلاف الدولتين مع الغرب وطريقة معالجتهما لهذا الخلاف تارة بالتفاوض معه وطورا بالانحياز للمعسكر السوفياتي ثم بالعودة الى الميل للغرب كما ان من اسباب اعتماد هذا السلوك اختلاف العرب مع الغرب حول اسرائيل وتودد السوفيات للعرب وامدادهم مصر وسوريا بالاسلحة التي منعها الغرب عن العرب حتى في الحالات التي تم فيها التفاهم على بيعها ودفعت للدول الغربية اثمانها .

وقد عملت دعاية الجمهورية العربية المتحدة على استمالة العرب الى هذه السياسة وبذلت في سبيل ذلك جهودا كبيرة فلم تنجح في استمالة اية حكومة عربية اخرى بصورة صريحة وان كانت احدى الحكومات العربية قد نادت بهذا المبدأ في ظرف معين ولمدة قصيرة . لكن قسما من اللبنانيين لبى هذه الدعوة لانه يلبي كل ما يصدر عن الجمهورية العربية ويعتبره لخير العرب ، بينما رفضها فريق لبناني اخر لانه وجدها « عملية مساومة ومبارزة مع الغرب » لاقتناص منافع يمكن الحصول عليها بغير هذا الاسلوب ، وهي بنظره على كل حال بصورتها المبهمة سياسة تقرب من السوفيات اكثر منها سياسة حياد فلا تمثل مصالح العرب الحقيقية ولا مصالح لبنان على الاخص. وكان مما يلاحظه هذا الفريق ان مصر كانت وما زالت تواقة للتفاهم مع الغرب وهي تطلب من لبنان ان يعادي الغرب حين تشاء كوسيلة ضغط على الغرب ريثما تحل هي مشاكلها معه . « **فكأن لبنان ليس الا واسطة للمساومة تنتهي الحاجة اليها حين يتم اتفاق مصر والغرب** » .

وكان انقسام اللبنانيين حول هذا الموضوع من اهم اسباب التوتر الحالي.

وقد اقترنت سياسة « الحياد الايجابي » من جانب الجمهورية العربية المتحدة بدعاية عنيفة ضد الغرب منذ ١٩٥٥ واستمرت للآن . لذلك يصعب على كثير من اللبنانيين ان يفهموا هذا الحياد العدائي نحو فريق دولي واحد

او ان يستجيبوا له . لذلك يرفضون هذه السياسة رفضا باتا ويطلبون ضمانا بان لا تصبح الجمهورية العربية المتحدة **ممرا** للاستعمار السوفياتي نحو لبنان او **مقرا له** في اراضيها **يهدد سيادة لبنان واستقلاله** .

قيل الشيء الكثير عن تعلق سياسة الجمهورية العربية المتحدة بعجلة الاتحاد السوفياتي ، او بكلمة اوضح ، بذيل الاستعمار الشيوعي الالحادي . ولكن الرئيس عبد الناصر هو في الواقع ضد الشيوعية . وليس ثمة ما يدل على انه سينساق اليها . وقد استطاع حتى الان بفضل تحسسه الشديد بمصلحة الجمهورية الناشئة التخلص من مختلف المؤثرات التي تستخدمها الدولة السوفياتية لتشده اليها . وثمة حقيقة لا سبيل الى نكرانها وهي انه كان في وسع الرئيس عبد الناصر ان يعتمد « الحياد الايجابي » الصحيح ، كما فعلت الهند ، فلا شرق ولا غرب . بيد ان استمرار الغرب في مقاومة المصالح التي تهم الجمهورية العربية المتحدة مباشرة وامعانه في التآمر عليها ، حمل مصر على مقاومة هذه المؤامرات بالاتجاه نحو تأييد بعض مواقف الدولة السوفياتية ، وشن حملة عنيفة من الدعاية على مصالح الغرب بغية رد شره وعدوانه عليها .

ومثل هذا الاسلوب تعتمده كل دولة تجد نفسها في موقف مماثل . وليس هناك من شك في ان اتفاق الجمهورية العربية المتحدة مع الغرب ميسور فيما اذا جرت تصفية كاملة للمشكلات العالقة والجأ الغرب الى اسلوب جديد في معاملته لها يمتاز بالنزاهة والنظافة .

ويشك هؤلاء اللبنانيون باخلاص اكثرية القائلين بسياسة « الحياد الايجابي » في لبنان . اذ ان هؤلاء انما ينساقون لتوجيهات القاهرة لا المصلحة اللبنانية بحيث اذا اختار الرئيس عبد الناصر تغيير هذه السياسة والعودة الى التعاون مع الغرب تبعه هؤلاء اللبنانيون دون نقاش وبدون الاهتداء بالمصلحة اللبنانية . ولعل اندفاع فريق بهذه السياسة المناهضة للغرب هو

من اهم الاسباب التي دعت الحكومة اللبنانية الى اعادة النظر بموقفها السابق من عدم الارتباط بمعاهدات مع الغرب وشجعتها بالتالي على التعلق بمشروع ايزنهاور وذلك بالرغم من ان الدافع الاولي الاساسي للقبول بمبدأ ايزنهاور لم يكن على هذا الاساس . بيد ان الاصرار على التمسك به مؤخرا كان الجواب على تخوف لبنان من سوريا بعدما قويت بتحالفها مع مصر ثم بالوحدة معها وكسبت لها الانصار من داخل لبنان للسياسة المناهضة للغرب .

اذن يجب ان لا يغرب عن البال ان استعانة فريق من اللبنانيين بالغرب بموجب مشروع ايزنهاور او بموجب البيان الثلاثي او غيرهما لا تختلف بنظرهم في شيء عن استعانة الفريق الثاني بالجمهورية العربية لمساعدته على شؤون لبنان الداخلية .

واخر ما يقال في سياسة « الحياد الايجابي » **من وجهة نظر هذا الفريق** من اللبنانيين « ان ازدهار لبنان الاقتصادي مرتبط الى درجة كبيرة بصداقاته مع الدول الغربية ومع الدول العربية المتعاونة مع الغرب . اما فائدة لبنان الاقتصادية من الجمهورية العربية المتحدة فلم تعد تذكر اذ ان لبنان خسر سوق سوريا منذ بضع سنوات ومنعت مصر استيراد التفاح والاصطياف بلبنان فلم تعد العلاقات الاقتصادية معها ذات قيمة . وما دامت سياسة « الحياد الايجابي » هي في تطبيقها سياسة تحد وعداء للغرب فانها سياسة مضرة باقتصاديات لبنان . وقد اصبح هذا الفريق يميل الى ان تأخذ علاقاته بالغرب اشكالا تعاقدية قانونية سواء ابرمت مع دول منفردة او عقدت مع منظمات اقليمية . اما ضمانة الامم المتحدة فليست على ما يظهر مما يصح الاعتماد عليه تماما في الملمات » .

في الحقوق والحريات

ان لبنان ، بحكم موقعه الجغرافي وطبيعة سكانه منفتح على الحضارة

الغربية بقدر استجابته للتيارات الفكرية العربية التي كانت له يد طولى في بعثها وهو لهذه الاسباب يتبع فلسفة سياسة ديموقراطية تقول بان الدولة والحكومة هما لخدمة المواطن من حيث هو انسان وليس الفرد لخدمة الدولة **الا ما بقيت هذه في خدمته .**

ولبنان يصون كرامة الفرد ويعززها ويحترم الحريات الخاصة والعامة ايمانا منه بأن لا كرامة ولا عزة لدولة او لحركة قومية اذا لم ترتكز هذه العزة وهذه الكرامة الجماعية على حرية حقيقية للمواطن العادي . لذلك يتمتع اللبنانيون باقدس الصفات الانسانية تمتعا يوميا عاديا حاصلين عليها كحق طبيعي ، ومنها حرية القول والكتابة والاجتماع والنشر ، والحرية المذهبية بما فيها تغيير المذهب ، وحرية معارضة الحاكمين والسعي لتغيير الحكومة بالاساليب الدستورية ، والطمأنينة من عدم الاعتقال الكيفي والتعسف الحكومي .

هذه الحريات مقدسة عند اللبنانيين كفلها دستورهم وصانتها تقاليدهم وحافظ عليها اللبنانيون حتى في احرج الاوقات . وليس ادل على ذلك مما حدث حيث لم تقو الحكومة على ممارسة اي ضغط مادي على الثائرين له ملابسة مع ضغط معنوي حتى اليوم في لبنان . فالثورة المسلحة خضت العالم ومع ذلك بقيت حرية القول والكتابة والانتقاد مباحة . حتى ان الكهرباء والتلفون لم يقطعا عن الاحياء الثائرة او عن قادة الثورة ولم يكن من المستغرب ان يحصل بعض هؤلاء القادة على رخص للتجول في اوقات منع التجول او على اجازة لحمل السلاح . هذه الامثلة وغيرها كثيرة استغربها المراقبون الدوليون والصحفيون الذين يمثلون اعرق البلدان ديموقراطية . **فلبنان بلد فريد يتعشق الحرية حتى درجة** الفوضى ولا يمكن ان يقوم فيه ويحيا اي حكم دكتاتوري . ولقد مارس اللبنانيون هذه الحريات منذ عصور وهي مدار فخرهم واعتزازهم بوطنهم، وبها يتميزون عن غيرهم وهي جزء من حياتهم **يتمسكون بها ولا يتنازلون عنها لاي نظام سياسي يحرمهم منها .**

في تقصير الدولة

منذ قيام الميثاق الوطني الى اليوم، اي في مدة خمسة عشر عاما، قصرت الدولة اللبنانية تقصيرا فاضحا في بناء الوطن اللبناني وانماء روح الوطنية الصحيحة في المواطن . فتقصير الدولة في تعميم التربية القومية بين جميع اللبنانيين كان من شأنه ان بقي الفريقان بعيدين عن معنى الشراكة الحقيقية في الوطن الواحد بحيث استمرت بعض الفئات تستلهم وحيها من خارج الحدود . وتقصير الدولة هذا ظاهر في امثلة كثيرة منها عجز الاذاعة وضعف التربية القومية والمدنية في المدارس وفقدان التوجيه الوطني للصحف .

وقد بقيت بعض المناطق اللبنانية المتأخرة في تأخرها وتخلفها فلم تشعر بنعمة الاستقلال والازدهار الى درجة كافية تشدها الى لبنان . ولم تقم فيها الدولة بالمشاريع التي تنعشها . فزاد **شعور سكان هذه المناطق بالحرمان وضعف ولاؤهم للدولة اللبنانية عندما شعروا بأنهم اسوأ حالا اذا قيسوا باخوانهم في المناطق اللبنانية التي كانت مزدهرة وازدادت ازدهارا** . ولا يجوز ان ننتظر من هؤلاء اللبنانيين ان يجدوا التعزية في انهم على تعاستهم وبؤسهم لا يزالون احسن حالا من سكان المناطق المجاورة لهم خارج الحدود اللبنانية .

وتشاء الصدف ان يكون سكان المناطق المتخلفة حضاريا واقتصاديا في الجنوب وفي الشمال وفي الشمال الشرقي من لبنان هم في اكثريتهم من طائفة معينة . فخيل عند ذاك الى هؤلاء ان خيرات لبنان تذهب بوفرة الى المناطق المسيحية وتحبس عن المناطق الاسلامية (هذا مع العلم ان في لبنان مناطق اخرى سكانها من المسيحيين وهي ايضا في حالة تخلف مؤسف) ثم ان هناك بعض مناطق كطرابلس مثلا اصابتها القطيعة الاقتصادية مع سوريا بالضرر البالغ بينما استفادت الدولة واستفادت مناطق اخرى من القطيعة فلم تفعل الدولة ما يكفي لتعويض طرابلس المتضررة . كما ان صيدا اصيبت

بالضرر الفادح من مقاطعة اسرائيل بينما افـاد سائر لبنان كثيرا من هذه المقاطعة فماذا فعلت الدولة لتعوض لصيدا ومناطقها اضرارها وخسائرها ؟

لم تدرك الدولة اللبنانية هذا الخطأ والتقصير في بناء الوطن اللبناني وانما ساهمت بصورة آلية في مختلف عهودها وحكوماتها بارضاء زعماء هذه المناطق الاقطاعيين دون الاهتمام بالشعب فتارة تشجع الدولة ان يسود منهم واحد فيحرم الاخر ومرة اخرى يسود هذا ويحرم ذاك . فكأني بالدولة اللبنانية تحافظ على علاقاتها السياسية في تلك المناطق على اساس ارضاء الاقطاعيين والمستزلمين لهم . وينتحل الحاكمون لنفسهم اعذارا على سلوكهم هذا انهم بحكم الديموقراطية يعطون الشعب في تلك المناطق ما يرغب فيه هذا الشعب ، وذلك عن طريق تأييد هؤلاء الزعماء .

فالخطأ الجسيم الذي وقعت فيه الدولة اللبنانية هو تجاهلها الحقيقة واضحة وهي ان التخلف الاقتصادي والثقافي والاجتماعي في اي منطقة من الجسم اللبناني الصغير انما يؤثر على كيان هذا الجسم بكامله . فالاجدر بنا بعد هذه الثورة الدامية التي ظهر فيها بعض الانحراف عن الايمان بالدولة اللبنانية ان نعترف **بـان للجسم اللبناني ، ولصحته كاملة في جميع اجزائه، علينا حقا** . فالاخ الذي يعيش في بيت ابيه بصحة وافرة لا يجوز ان يفكر في ان ما يصرفه والداه من مال وعناية بصحة اخ مريض يجب ان يكون ماديا على حساب هذا الاخ، دون ان تكون له هو علاقة به . ونحن اذا قارنا الوطن اللبناني بعائلة يجب ان يعيش فيها الاخوة كاشقاء وشركاء نرى كيف يقضي الواجب على الدولة ان تخصص حصة الاسد من ميزانيتها لانهاض المناطق المتخلفة اقتصاديا وثقافيا حتى يصبح لبنان بجميع اجزائه متكافئا متفاعلا بهذه الاجزاء كعائلة واحدة . فهم جميعا « **كالجسد الواحد اذا مرض اي عضو فيه تداعت له سائر الاعضاء بتحسس آلام المرض** » .
فالشراكة اذن لا يمكن ان تقوم الا على هذا الاساس ولا يعقل ان يعترض فريق من اللبنانيين انه بالنظر « لصحته » وقدرته على دفع الضرائب فهو احق من غيره بالتمتع بهذه الخيرات .

هذا سر اساسي في بقاء الدولة اللبنانية يكون او لا تكون .

ومن اخطاء الحكم الاستقلالي ايضا انه لم يتمكن من الاستغناء عن المرض الذي زرعه فيه الحكم العثماني والذي اكده في دستوره المستعمر الاوروبي تحت ستار « التدبير الموقت » ونقصد بذلك « الطائفية السياسية وتوزيع مناصب الدولة على اساس الطوائف » . ان المادة ٩٥ في الدستور اللبناني التي تقول بتوزيع الوظائف على اساس طائفي ستبقي لبنان مكبلا بسلاسل تشده الى الوراء . يجب ان نغتنم الفرصة بعد هذه الثورة لالغاء مفعول هذه المادة في الدستور فتعتمد فقط الكفاءة في تولي المناصب. (توضع مقترحات عادلة يأتي شرحها في ملحق وهي لفترة انتقال مدتها خمس سنوات) .

ولن تحتج الطوائف التي بقيت اكثر تخلفا من غيرها في ميدان الثقافة والتمدن اذا طبق عليها الشرط الاساسي الذي ذكر سابقا وهو اتباع سياسة تعميرية في النفوس وفي المناطق ببرامج خاصة لانها ستصبح بعد مدة قابلة للوقوف على قدم المساواة مع غيرها في ميدان الكفاءة .

لكن الدولة ويا للاسف ، بالرغم من وجود الكفاءة في بعض الاحيان بصورة ظاهرة كانت تسير ومن والاها في الحكم على سياسة **ان بعض مراكز الدولة غير رئاسة الجمهورية لا يمكن ان يتولاها الا اشخاص من طائفة معينة .** ونحن اذا سلمنا جدلا بقبول العرف السائد بان يكون رئيس الوزارة سنيا ، ورئيس مجلس النواب شيعيا فهل في هذا العرف يا ترى ان يكون وزير الخارجية نصرانيا وكذلك وزير التربية الوطنية؟وهل يعني هذا ان السياسة الخارجية وهي بالواقع سياسة الوزارة كاملة لا يجوز تسليم مهامها او ملفاتها او اسرارها ـ ان كان هناك من اسرار ـ الا الى اشخاص من طائفة معينة ؟ وان سكتنا عن هذا فهل من العرف ايضا ان يكون رئيس اللجنة الخارجية نصرانيا لا ان يكون مسلما ؟ الى هذا الحد تصغر الضمائر وهل هذا تماما معنى الشراكة في ما توافق عليه الفريقان وليس ادل على هذه الروح غير

اللبنانية وغير الوطنية من الحادثة التي وقعت في الازمة القائمة فقد فضل اكثرية الموالين في اللجنة الخارجية نصرانيا من غير صفوفهم .

واننا اذ نذكر هذه الحوادث ونضع النقاط على الحروف انما نقصد من وراء ذلك تشخيص المرض بكل صراحة فنعالج المريض معالجة نهائية قصد ان لا نقع مرة اخرى في مثل هذه الحوادث المؤلمة . فاذا احسنا تشخيص الداء ووصف العلاج تجيء تعزيتنا بان تكون مآسي الثورة قد اوجدت ظرفا يوقظنا الى حالنا ويقينا في مستهل عهدنا الاستقلالي من الوقوع في مثلها في المستقبل .

عندما اتفق الفريقان على اقامة كيان لبنان على ما سمي « بالميثاق الوطني » كان على هؤلاء ان يفكروا ان اولى مقومات حفظ الكيان هي التربية الوطنية . ولا يمكن القول ان كابوس الاستعمار زال بزوال الجيوش الاجنبية. فقد بقيت ذيول الاستعمار تعمل في لبنان لحساب الرؤوس ونقصد هنا المدارس الطائفية والمدارس المنتمية الى دول اجنبية . وكان من السهل ان يحد من نشاط القسم السيء في وجود المعاهد الاجنبية والطائفية والابقاء فقط على منافع الثقافة غربية كانت ام شرقية لو اوجدت الدولة جهازا اخر يصهر المواطنين اللبنانيين متعلمين وغير متعلمين في ما يمكن ان يضمهم تحت لواء الوطنية ويقضي على تأثير شيعهم وطوائفهم ان كان هذا التأثير قد علق بهم من وسطهم او من المدرسة التي تعلموا فيها . **ويستحيل ان يكون هذا الجهاز في غير التجنيد الاجباري .** فخدمة العلم اللبناني بطريقة صحيحة هي البوتقة التي ينصهر فيها افراد الشعب وهذا ما لم يحصل في لبنان .

اما مساوىء الحكم في عهد الحكومات المتعاقبة فلا مجال هنا لتعدادها وانما هي كثيرة كثيرة ! وكل ما يمكن قوله هو ان هذه الحكومات لم تكن في مستوى الشعب اللبناني . ولا يجوز لنا المقارنة بينها وبين الحكومات التي قامت في البلدان العربية كأن نقول بان لبنان بالرغم من اخطاء حكوماته وصل

الى درجة من الازدهار والحرية تغبطه عليها الدول العربية الاخرى ، ذلك بأن الخطأ يبقى خطأ مهما قورن باخطاء اخرى . فالشعب اللبناني لا يرضى باقل مما هو خليق به .

واسباب هذه الثورة المحزنة المؤلمة الفريدة في الامها وسخريتها ليس مردها فقط الى عامل واحد وحسب ولكن الى مجموعة عوامل تراكم بعضها فوق بعض .

فالفشل في الحقل الداخلي ،

والانحراف عن الميثاق الوطني ،

والتأثر بالتدخلات الخارجية من سوريا كانت ام من مصر او العراق او السعودية او انكلترا او اميركا او روسيا او غيرها ،

واستغلال للوضع من بعض الفاشلين في الانتخابات او الناقمين على الدولة استغلالا نفعيا شخصيا ،

وفقدان هيبة الحكم من جراء استعمال بعض الحاكمين مراكزهم لمنافع شخصية ،

والاستخفاف بقابلية الشعب للثورة على هذه العوامل ،

كل هذا متضافرا اوصلنا لما نحن فيه الان .

الالهان

كثر الحديث في الشرح المتقدم عن فئتين من اللبنانيين وجدتا قبل ١٩٤٣ وهما بعد في يومنا هذا . وقلنا ان الفريقين يشكلان الكثرة الساحقة من اللبنانيين . وهذا واقع لا بد من الاعتراف به . والقول هذا يدعونا الى التساؤل عما اذا لم يكن هناك سوى هذين الفريقين ؟ فاذا مثل هذان الفريقان الكثرة الساحقة فاين تقف اذن الاقلية الباقية التي ليست من هذا الفريق او ذاك ؟

نحن نرى ان هنالك اقلية ليست من هذين الفريقين **وانما هي النخبة في لبنان .**

وكأني بالفئة الاولى فيما مر من حديث عنها تنظر الى « اله غرب »

وبالفئة الثانية تنظر الى «اله شرق» . فالاولى تريد ان تذوب في غربها طالبة الحماية والثانية تريد ان تذوب في شرقها فتنتهي فيه وكأنه النهاية ، اما النخبة فتقول ان لبنان يجب ان لا يكون تابعا لاله غـرب او لاله شرق بل كما يقدر لبنان العبادة الدينية ويحترمها فهو يقدس ايضا حرية الاتجاهات السياسية ويقرها شرط ان لا تصبح هذه الاتجاهات في تأثيرها على حياة لبنان واللبنانيين عبادة . فلبنان صاحب رسالة تبعث منه تتعزز بالخير المفيد من الغرب والشرق معا . وعليه ان يقف دوما موقف الخـلاق يخطب وده الفريقان في الشرق والغرب ويبقى لبنان الصغير بحجمه ، الكبير بما له من امكانات مثالا للعطاء الخير وتأمين التوازن بين جميع الفرقاء في هذه المنطقة المهمة من عالم اليوم .

وهذه النخبة ترى على هذا الاساس ان الفريقين قد انحرفا عن الميثاق الوطني . فاول ما يجب عمله هو العودة الى هذا الميثاق وتوضيحه وتفسيره تفسيرا يطوره ويجعله قابل التطبيق بعد الظروف التي جدت في لبنان والعالم العربي والعالم كله منذ عام ١٩٤٣ حتى الان .

واهم هذه الظروف الجديدة :

الثورة الفكرية والسياسية التي نفختها في العالم العربي معركة فلسطين واندحار الجيوش العربية امام الصهاينة وبالتالي قيام اسرائيل .

تحول الشرق العربي من منطقة نفوذ غربي الى منطقة للصراع بين الغرب والشرق ،

خروج بعض دول عربية من سياسة التعاون مع الغرب الى سياسة التعاون مع الاتحاد السوفياتي والدول الموالية له ،

تحول الدول العربية الى معسكرين مختلفين في السياسة الخارجية وفي النظر الى القضايا العربية ، وما نجم عن ذلك من انهيار جامعة الدول العربية وانعدام مفعول الضمان الجماعي العربي ، (٣)

يضاف الى ذلك نشوء جيل لبناني جديد في ظل العهد الاستقلالي له مشاعره وان لم تكن له مطالبه الواضحة المعينة بعد وقيادته المنظمة المخلصة حتى الان .

ولذلك نرى توضيح الميثاق اليوم على الاسس التالية دون اي تغيير في جوهره .

اولا — في الكيان اللبناني .

ان لبنان في حدوده الحالية دولة عربية مستقلة ديموقراطية ذات سيادة تتصرف في شؤونها الداخلية والخارجية بما تمليه عليها المصلحة اللبنانية الصرف غير خاضعة لاي نفوذ اجنبي **او لنفوذ هذا الفريق العربي او ذاك** . ولبنان بهذه الصفات ضرورة عربية اذ انه يعطي الدليل على قدرة العرب بمختلف مذاهبهم على العيش معا بتسامح ومحبة .

ثانيا — في العلاقات العربية .

ان لبنان بلد عربي وجزء من المجموعة الدولية العربية يتعاون معها الى اقصى حدود التعاون ضمن نطاق السيادة والاستقلال المنصوص عليهما في ميثاق الجامعة العربية وميثاق الضمان الجماعي . ويتخذ موقف الحياد من جميع الخلافات التي تنشب بين الدول العربية محاولا جهده ازالتها .

(٣) يؤمل ان يكون الحدث العراقي الاخير قد ازال اسباب النزاع الخفية التي كانت قد قسمت العرب الى عربين .

ثالثا — في السياسة الخارجية .

يستبعد لبنان من سياسته اي تكتل عسكري اجنبي ولا يدخل في اي تكتل عسكري عربي جزئي ، ويجد صيانة استقلاله في ضمانة عربية جماعية بالاضافة الى الضمانة الدولية التي تتيح له فيها عضويته في الامم المتحدة . ويرى في الضمانة العربية ما يرد عنه اي مطمع يمس كيانه كما يجد في ضمانة الامم المتحدةما يرد عنه الاخطار الخارجية . ويقف لبنان في المعترك الدولي والعربي موقف عدم الانحياز .

رابعا — في السياسة الداخلية .

ان لبنان هو لجميع بنيه دون تفريق يتشاركون في مسؤوليات الحكم وواجباته وتبعاته على اساس الكفاءة والمقدرة (مع الاحتفاظ بالتراضي برئاسة الدولة للموارنة ورئاسة المجلس ورئاسة الوزارة للمسلمين) .

على اساس هذه الشراكة يجب ان يقوم فيه حكم صالح يضمن الامور التالية :

١ — تخصيص برنامج لمدة عشر سنوات يضمن تحويل قسم وافر من ميزانية الدولة للنهوض بالاجزاء المتخلفة في الوطن اللبناني من حيث التعليم وبناء المدارس والبعثات الثقافية والانشاءات العامة والطرق . واجمالا رفع المستويات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق المتخلفة تساويا مع المناطق المتقدمة الاخرى .

٢ — الحد من المركزية القائمة في الدولة ، الناشئة عن رجوع جميع المعاملات الى العاصمة ، وذلك باعطاء صلاحيات واسعة للمحافظين وتسليم هذه المحافظات الى اشخاص اكفاء .

٣ — الغاء الطائفية في الوظائف وجعل التوظيف على اساس الكفاءة .

٤ — اقرار التجنيد الاجباري لجميع المواطنين .

ان ما ذكرنا هو فقط خطوط كبرى ولا يجوز لنا ــ ونحن في صدد بحث مستقبلنا على اثر هذه الثورة الدامية التي قد لا تعود اذا قضينا على اسبابها ــ قلت لا يجوز ان نكتفي بالخطوط الكبرى فقط دون الدخول في شيء من التفصيل ، حتى نتفاهم في الاقل ، على مخطط يصلح ان يكون بيانا وزاريا لكل وزارة تأتي فلا تكون الحكومات التي تأتي وتذهب بحاجة الى ترداده كلاما معسولا بل الى تعداد ما انجزت وما تنجز منه .

فقد درجت الحكومات المتعاقبة على حشو بياناتها الوزارية بالوعود البراقة والتحدث عن المشاريع التي ستنفذها في حقول الصناعة والتجارة والانشاء والتربية والتعليم دون ان يكون هنالك تصميم لهذه المشاريع . وكل همها من ذلك الظفر بثقة النواب . وقد بقيت البيانات ، في معظم محتوياتها، حبرا على ورق لانها وليدة الارتجال .

ان ما يحتاج اليه لبنان ، اجهزة بناءة يتفاعل عملها مع التطور السريع لحاجات المواطن . اجهزة تحل محل الجهاز الاداري المهترىء . والخطوط العريضة لنوعية هذه الاجهزة وعملها بجميع متفرعاته لا يمكن تركيزها في هذا المجال كما اسلفنا . ولكن من المفيد ان نورد بعضها على سبيل المثال لا الحصر .

١ ــ ينبغي قيام مجلس استشاري يسدي العون لرئيس الجمهورية في تبين حقيقة المشاريع والاعمال التي ينظر فيها ، قبل ان تكتسب صفة التنفيذ النهائي . ولا يتقاضى اعضاء هذا المجلس مرتبات باعتبار انهم يقومون بمهمة وطنية غير متصلة بمبدأ الوظيفة القائمة على اساس الكسب والانتفاع الشخصي . ويفترض ان يمثل هذا المجلس مختلف الفئات التي يتكون منها الجهاز الاقتصادي بجميع عناصره كالصناعيين والتجار والزراع والعمال وارباب المهن الحرة كالاطباء والمحامين والمهندسين والصحفيين وسواهم .

كما يشترط ان يكون هذا المجلس منتخبا من الهيئات التي يمثلها بغية عزل عمله عن جميع المؤثرات الشخصية التي تتجسم وتبرز في حال التعيين .

٢ ــ ينشأ ديوان خاص للتوظيف او هيئة حكومية لا تكون على غرار الهيئة التي انشئت منذ سنوات وتألفت من نفر من المديرين العامين ولم تقم بأي عمل في هذا الحقل .

ان من اولى مهمات هذه الهيئة ان تنسف القواعد الروتينية التي تسود دوائر الدولة اليوم وان تستوحي نظم التوظيف القائمة في البلدان الديموقراطية الاكثر تقدما . فالعمل الذي يقوم به الموظف هو خدمة عامة لقاء اجرة تدفعها العامة وهو متصل بصميم مصالح المواطنين في جميع الحقول . ويشترط في الموظف ان يدخل السلك عن طريق الكفاءة والاهلية، لا القرابة والمحسوبية . ومهمة التوظيف عندئذ تنحصر في مراقبة عمله بصورة مجردة وفي ضوء القوانين والانظمة الموضوعة ، بغية تأمين العمل السريع النزيه المدروس .

٣ ــ تنشأ لجنة من رجال التعليم من ابرز ميزات اعضائها امتلاكهم ضمائر وطنية حية لا تستوحي في توجيهها سوى الحاجات الوطنية في الدرجة الاولى . تقوم هذه اللجنة بانتقاء الكتب او وضع كتب جديدة اذا اقتضى الامر للتاريخ والجغرافيا ودروس التربية العامة كما تضع ايضا كتابا جديدا يحمل في ما يحمله مختارات من القرآن والانجيل مشروحة بتفسير واحد ويجري تدريس هذه الكتب بوصفها المراجع الوحيدة المعتمدة الزاميا في جميع المعاهد القائمة في لبنان .

ان هذا العمل يحقق على الاقل اهدافا سريعة ضرورية منها توحيد نظرة المواطنين الى تاريخهم وحقيقة طبيعة بلادهم وتراثها الفكري والتربوي وينتزع من افكارهم هذا التباين في الاراء وهو تباين يعرض النشء ــ كل نشء ــ لمختلف التيارات الغريبة الخطرة التي تشق وحدة التفكير حتى في نطاق الحقائق المتصلة بالوطن . ويوحد في ما يدرسونه من مختارات الكتابين المقدسين ما يجعل هذه الكتب واسطة للتوحيد لا للتفرقة .

٤ ــ ليس في لبنان كله مظهر واحد من المظاهر التي تدل على اهتمام لبنان بالعمل الاجتماعي هذا اذا استثنينا المركز الاجتماعي في لبعا الذي انشأته

مصلحة التعمير فما كاد ان يبصر النور ليقوم بعمل اجتماعي نموذجي حتى وصلته عدوى الروتين الحكومي فاهمل . فوزارة الشؤون الاجتماعية يجب ان تكون من اقوى وزارات الدولة ولكنها مع الاسف منذ ان اسست الى الان لم تتعد كونها مركزا لتوظيف المحاسيب .

ان معظم اجهزة الحكم في لبنان بحاجة الى اصلاح جذري واساسي . ولا يمكننا هنا ان نورد الخطوط العريضة لما ينبغي تنفيذه في هذا الحقل فهذا امر يجب ان يبدأ بدرسه حالا وان يأتي وضعه وتفصيله بنتيجة دراسات دقيقة ومستمرة تستوحى فيها اراء العاملين في مختلف حقول الانتاج والتعليم والتربية وجل ما يستأثر باهتمامنا ان يدرك المواطن انه يعيش في ظل حكم ديموقراطي سليم قائم على قواعد واسس مستوحاة من رغباته ومن تطور حاجاته الملحة فيلمس نعمة الاستقلال الذي بذل الكثير في سبيله ، ويؤمن بوطنه ارضا له ومصدرا اساسيا لمعيشته وامنه ويثق بنظامه الاقتصادي السليم كطاقة يتغذى منها ويغذيها فلا يدير وجهه الى خارج الحدود ليظفر بمساعدة وهمية ان كانت هبة خالصة ونظيفة ام لا انما هي في الواقع مصيدة للنشاط والحيوية، وسبب للتخاذل والاستسلام والكسل والانهزامية في الانتاج ، مع العلم ان التاريخ لم يسجل يوما ان بلدا ما حصل على مساعدة اجنبية تخلو من غاية مصلحية مكشوفة او مغلفة .

٢٦ تموز ١٩٥٨